

مقدمة :

لقد أصبح علم الاقتصاد من المصطلحات الشائعة و المنتشرة على الألسن ، فهو يعتبر أهم فروع المعرفة الانسانية ، إذ يهتم مباشرة بسلوك الانسان الاقتصادي إزاء الموارد الانتاجية التي تتميز بالندرة و المحدودية من حيث الانتاجية ، من أجل مواجهة و اشباع الانسانية ذات الطابع اللامحدود . فهو النشاط الاقتصادي الذي يشتمل على جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بالإنتاج ، التبادل ، الاستهلاك ، التوزيع و ما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية مثل التنمية ، الدخل ، الاستثمار ، التضخم ، البطالة ... فالأوضاع الاقتصادية تعتبر الأساس الحيوي الذي تقوم عليه كافة الأنظمة .

المحور الأول : تاريخ الفكر الاقتصادي

أولا : الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة

1. الفكر الاقتصادي عند الإغريق :

كانت حاجات أفراد المجتمع الإغريقي بسيطة ، فطرية لا تتجاوز الحاجة إلى المواد اللازمة للغذاء و الكساء ، و كانت الزراعة هي المصدر الأساسي و الوحيد و الإنتاج منها ضئيل . كذلك فإن التجارة كانت في حدود ضيقة لا تتجاوز حدود الدولة اليونانية . لذلك لم يدرس المفكرون اليونان كأفلاطون و أرسطو المشاكل الاقتصادية لذاتها و كفرع مستقل من فروع المعرفة ، و إنما كانت أفكارهم مرتبطة إلى حد بعيد بأبحاثهم الفلسفية و الأخلاقية.

- أفلاطون 347-427 هـ : ارتبط اسم أفلاطون في المجال الاقتصادي ارتباطا وثيقا بكتابه " الجمهورية " حيث تحدث عن المدينة الفاضلة ، و قدم تحليله عن الدولة بالقول أن أساس الدولة إنما يعود إلى عامل اقتصادي ، ثم نادي بضرورة تقسيم العمل في هذه الدولة المثلى .

من ناحية أخرى يقسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاث طبقات أو فئات . الطبقة الأولى هي طبقة المنتجين و تضم كل من يعملون بالنشاط الاقتصادي من أجل اشباع حاجات المدينة . أما الطبقة الثانية فهي طبقة الجنود و مهمتها الدفاع عن المدينة . و الطبقة الثالثة هي طبقة الحكام . كما يؤكد أفلاطون على ضرورة أن تتدخل الدولة لمنع الفقر و الشراء الفاحش لما له من أثر سيئ على نوع الإنتاج و على عمل المنتج نفسه .

- أرسطو 322-384 هـ : من مؤلفاته المشهورة كتاب " السياسة " و كتاب " الأخلاق " ، و قد كانت كتاباته تتحدث عن المسائل الاقتصادية لهذا العصر بطابع أخلاقي . فالدولة برأيه ليست مجرد اجتماع أفراد و لكنها اجتماع أسر في جماعة بقصد الوصول إلى حياة سعيدة و مستقلة . و يفضل أرسطو نظام الملكية الخاصة لأنها تؤدي إلى انبعاث الدوافع الشخصية فيزداد الإنتاج و تتحقق المنفعة لسائر أفراد المجتمع .

و قد ميز أرسطو بين نوعين من القيمة . فالقيمة الاستعمالية تمثل المنفعة التي تحملها السلعة لصاحبها أو لمن يستعملها . أما القيمة التبادلية فهي تعبر عن مدى ما تبادل به في السوق . كما تحدث عن الفائدة و أداها و بحث في موضوع نشأة النقود ، "لأن النقود قصد بها أن تستغل في التبادل لا أن تزداد عن طريق الفائدة.

2. الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى :

ربما كان القديس سانت توماس الأكويني خير ممثل لهذه الفترة ، فقد كتب أصول الحكم في القرن 13 ، حيث بحث في السعادة الإنسانية التي تعتمد على الرفاهية المادية و على المبادئ الأخلاقية. و قد تحدث عن الاكتفاء الذاتي للمدينة .فهو يقول أن هناك وسيلتان لتزويد المدينة بوفرة من المواد الغذائية ، الأولى هي خصوبة التربة و الثانية هي التجارة .

-ابن خلدون (1333-1406) :

يمكننا القول أن ابن خلدون في كتابه " المقدمة " طرح العديد من الآراء و الأفكار الاقتصادية التي يمكن اعتبارها تأسيسا لعلم الاقتصاد ، و يعتبر بذلك أول من حدد المشاكل الاقتصادية تحديدا علميا و عالجها بصورة متقدمة على عصره ، و فصلها عن الاعتبارات الدينية و الخلقية ، و أول من حاول كشف البواعث و العوامل ذات الطابع الاقتصادي التي يخضع لها السلوك الاقتصادي للأفراد و الجماعات ، على الرغم من تميزه و انشغاله بعلم الاجتماع.

تحدث ابن خلدون عن الاجتماع الإنساني و اعتبره ضروريا كون المدينة في اصطلاحهم هو معنى لعمران. ثم تحدث عن تقسيم العمل و التعاون بين المنتجين . و من ناحية ثانية ، ميز ابن خلدون بين خاصيتين في البضاعة و هي القيمة الاستعمالية و القيمة التبادلية . كما بحث في مسألة النقود و حدد لها وظائفها و هي مقياس للقيمة ، و وسيلة للاكتناز و الادخار و وسيلة للتبادل .

من ناحية أخرى ، تطرق ابن خلدون إلى دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، و هي بذلك تلعب دورا كبيرا في تنشيط الطلب الفعال و بالتالي تنشيط الإنتاج .

و يبرز المنطق العلمي عند ابن خلدون في نظريته إلى السكان ، حيث شدد على أن قوة الدولة تبرز في زيادة عدد السكان ، الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج و ارتفاع مستوى المعيشة.

ثانيا : الفكر الاقتصادي عند المدرسة التجارية (المركنتيلية)

عبارة مركنتيل تستند للاقتصادي الانجليزي الكلاسيكي آدم سميث و أصلها من اللغة الإيطالية Mercante و الذي نترجمه إلى تاجر أو بائع ، نشأت هذه المدرسة في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر في محاولة لقيام سياسة اقتصادية للدولة الاقطاعية في مرحلة التراكم الرأسمالي الأولى ، و قد عبرت عن مصلحة فئة التجار .

إن الهدف الأساسي الذي وضعه التجاريون أمامهم كان يتلخص في اجتذاب أكبر كمية من المعادن النفيسة (الذهب و الفضة) إلى داخل البلاد . فالثروة كانت بالنسبة للتجارين تقتصر على ما تحوزه أو تمتلكه الدولة من

ذهب و فضة . أما مصدر الدخل الأساسي فهو ينحصر في التجارة فقط . و يعتبر توماس مان (1571-1641) أحد أهم ممثلي الفكر الاقتصادي التجاري فهو نموذج للتجاري المثالي.

تدور أفكار التجاريين حول عدد من المبادئ يمكن إجمالها فيما يلي :

-ثروة الدولة تتلخص بما لديها من المعادن النفيسة : يشترك جميع التجاريين في تقديرهم الكبير للنقود، وذلك يعود إلى اعتقادهم أن المعادن النفيسة، كالذهب والفضة، هي عماد الثروة، وأن النقود هي مستودع للقيمة، وليست وسيلة للتبادل فقط.

-تحقيق ميزان تجاري فائض : إن الحصول على الذهب و الفضة يتم عن طريق التجارة الخارجية ، و هذا لا يتحقق إلا إذا باع البلد سلعا للعالم الخارجي بقيمة تزيد على كمية ما يشتريه ، أي تحقيق فائض في ميزان تجارتها .

-تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية : لقد كان الفكر الماركنتيلي الذي عبر عن مصالح رأس المال التجاري نصيرا قويا للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي و فرض الهيمنة على البلاد . و لعل السبب في تأييد التدخل الحكومي هو التنافس الحاد بين الدول الأوروبية على فتح مناطق جديدة لتجارتها ، و كذلك الحاجة إلى توسيع السوق المحلية أمام المنتجين المحليين.

سادت المدرسة التجارية أوروبا حتى أواسط القرن الثامن عشر ، و استمرت طالما استمر النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية متقاربا. و لكنها بدأت تخسر مواقعها عندما بدأ التفوق يظهر عند دولة اتجاه دولة أخرى . و هكذا بدأ التفوق عند بريطانيا و فرنسا .

ثالثا : الفكر الاقتصادي عند المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية)

أدت المرحلة الماركنتيلية إلى قيام السوق الدولية من خلال الدور الذي لعبه رأس المال التجاري ، و بروز الظاهرة الاستعمارية التي كانت مسيطرة من قبل الدول الرأسمالية الناشئة ، كما تركت هذه المدرسة باعتمادها على الذهب و الفضة تأثيرات اقتصادية و فكرية . فعلى الصعيد الاقتصادي تقلص الإنتاج الزراعي بسبب الاعتماد على قطاع التجارة فقط و تأمين المعادن النفيسة ، ما أدى إلى إهمال الأراضي الزراعية و هجرة الفلاحين قراهم إلى المدن للعمل بالتجارة . أما من الناحية الفكرية فقد بدأت تسوده الروح العلمية عند المفكرين و الفلاسفة .

نشأت المدرسة الطبيعية كاتجاه ليبرالي في فرنسا على يد الطبيب فرانسوا كيني (1694-1778) الذي نشر عدد من المؤلفات أهمها "الجدول الاقتصادي" و "القانون الطبيعي" . و سادت في مدة لا تزيد عن عشرين عاما ، و قد استقطبت العديد من المفكرين و الرواد منهم نجد وليام بيتي (1623-1687) و كذلك كانتيون الذي وضع كتابا له "طبيعة التجارة بصفة عامة" . و أهم النظريات التي جاءت بها المدرسة ، نذكر ما يلي :

- القوانين الطبيعية : يؤمن أصحاب هذه المدرسة بأن المجتمعات تتطور حسب نظام طبيعي وضعه الله لسعادة البشر ، و هذا النظام هو مجموعة النظم و القواعد التي بموجبها يتحقق الانسجام بين الانسان و محيطه ،

و مخالفة هذه القواعد سيؤدي إلى التعاسة و الشقاء . و القوانين الطبيعية هذه تقوم على مبدئين هما مبدأ المنفعة الشخصية و هي التي تسيّر الانسان و تدفعه نحو الانتاج و العمل ، أما المبدأ الثاني فهو مبدأ المنافسة بين المنتجين . و هذه القوانين هي مطلقة لا استثناء لها ، عالمية نجدها في كافة أنحاء العالم ، و أخيرا فهي أزلية و أبدية .

- **الناتج الصافي :** إن الثروة عند أصحاب هذه المدرسة تأتي من الزراعة التي تعتبر النشاط الوحيد المنتج ، و أنواع الأنشطة الأخرى كالصناعة و التجارة و غيرها فهي نشاطات عقيمة و لا تعطي ناتجا صافيا .

- **الجدول الاقتصادي :** وضع كيناي هذا الجدول الاقتصادي و بين فيه كيف يتم توزيع الثروة على أفراد المجتمع مشبها المجتمع بالدورة الدموية للإنسان . فالجدول الاقتصادي هو "الحلقة التي يدور فيها الانتاج الصافي في الجسم الاجتماعي كما يدور الدم في جسم الإنسان". و قد قسم كيناي المجتمع إلى ثلاث طبقات :

- الطبقة المنتجة المتكونة من كل من يعمل في الأرض .

- طبقة ملاك الأرض و التي تحصل على الربح .

- الطبقة غير المثمرة أو العقيمة و المتكونة من الحرفيين و التجار و الصناعيين.

أما موقف الفيزيوقراط من الدولة ، فلا بد عليها أن لا تتدخل في الحياة الاقتصادية القائمة على النظام الطبيعي ، و عليها فقط أن تحرس هذا النظام و تقوم بالأعمال التي تنظم حسن سير عمله . فهي تسهر على ثلاث أمور هي الملكية و الحرية و الوطن و الضمانة الحقيقية لاستقرار النظام الطبيعي هي العمل الطوعي .

وضعت المدرسة الطبيعية الأسس لقيام علم الاقتصاد ، إلا أنه كانت لها بعض الملاحظات على الأفكار التي جاءت بها . فالإنتاج عند الفيزيوقراط يقتصر على الزراعة باعتباره القطاع الوحيد الذي يعطي دخلا وطنيا ، أما بقية القطاعات فهي عقيمة و هذا يعتبره البعض خاطئ ، فالاقتصاد الوطني يجب أن يكون متكاملا و يعتمد على مختلف القطاعات الإنتاجية . و بالنسبة لنظرية الفيزيوقراط فيما يتعلق بالقوانين بحيث أن تحرك المجتمع و الاقتصاد تحكمه قوانين طبيعية لا إرادة للإنسان عليها هي مقولة غير علمية . إذ أن من المعروف أن الظواهر الاقتصادية تتغير بتغير الواقع الاقتصادي و الاجتماعي . و أن الانسان يتمتع بالعقل و يملك القدرة على التأثير الفعال في قوانين الحياة الاجتماعية .

رابعا : الفكر الاقتصادي عند المدرسة الكلاسيكية

لقد ساعدت المركنتيلية على قيام التراكم الرأسمالي الأولي من خلال التجارة و نهب ثروات الشعوب و انتشار الأسواق و الاكتشافات الجغرافية . و قد أدى هذا التراكم إلى توافر قوة العمل التي ساعدت بدورها على تطور الرأسمالية و على ظهور الثورة الصناعية ، ما أدى إلى زيادة الإنتاج السلعي و تزايد نطاق الأسواق . كل هذا كان إيذانا بحلول عصر جديد في تطور الرأسمالية . أدرج تحت مدرسة فكرية جديدة أطلق عليها تسمية المدرسة الكلاسيكية ، كانت تحاول اكتشاف القوانين و القوى الاجتماعية التي تحكم مسيرة الانتاج الرأسمالي و آفاق نموه . و كان من روادها :

- آدم سميث (1723-1790) : ولد في اسكتلندا و من أهم مؤلفاته كتاب في الاقتصاد السياسي " بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم " ، و يعتبر آدم سميث المفكر العظيم للبرجوازية الناهضة آنذاك ، تلخص مهمته في الدفاع عن الانتاج المانيفاكتوري الكبير و إمكانية سعي الانسان الحر عن مصالحه .
- ديفيد ريكاردو (1772-1823) : ولد في لندن ، عبر في كتاباته عن مصلحة البرجوازية الصناعية . كان له مؤلفه الرئيسي "مبادئ الاقتصاد السياسي" ، أخذ يطرح حرية التجارة و ينتقد سياسة الحماية .
- توماس روبرت مالتوس (1766-1834) : ولد في بريطانيا ، أصدر كتابين هما " بحث في مبادئ السكان " و " مبادئ الاقتصاد السياسي " ، و من إسهامه الأساسي القانون الذي يحكم نمو السكان .
- جون ستوارث ميل (1806-1873) : يؤمن ميل بوجود قوانين طبيعية تسير الكون لكنه لا يؤمن بأن مصدرها العناية الإلهية . إضافة إلى أن أعمال الانسان تتكيف تبعا لمصلحته الشخصية ، كما آمن ميل بمبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا باستثناء بعض المجالات كالتهليم مثلا .
- سار أصحاب المدرسة الكلاسيكية على منوال الطبيعيين فيما يتعلق بالقوانين الطبيعية . و اعتبروا أن أمور الكون و المجتمع و الطبيعة تتحكم في تسييرها قوانين خالدة طبيعية . و نجمل معالم و نظريات هذه المدرسة في ما يلي :
- **الحرية الاقتصادية المطلقة و عدم تدخل الدولة :** الحرية الاقتصادية تقضي بعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية . و تشمل الحرية الاقتصادية : حرية التعاقد ، حرية التملك ، حرية التجارة الداخلية و الخارجية حرية ممارسة أي مهنة أو نشاط اقتصادي .
- **نظرية السكان :** من أشهر رواد هذه النظرية روبرت مالتوس ، وقد نظر إلى القانون الذي يحكم نمو السكان و نظريته المتشائمة و اللاإنسانية للسكان و عبر على أنها قانون طبيعي و عملية بيولوجية مستقلة عن طبيعة النظام الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي القائم .
- و على هذا الأساس يكتشف مالتوس بأن هناك ميلا للسكان للنمو بصورة أسرع من سرعة نمو إنتاج المواد الغذائية ، فحجم السكان يتضاعف ، كما يرى مالتوس ، كل خمسة و عشرين عاما و ينمو بصورة متوالية هندسية (1.2.4.8.16.32.64....) ، في الوقت الذي ينمو فيه إنتاج المواد الغذائية و في أفضل الحالات بصورة متتالية عديدة (1.2.3.4.5.6.7.8....) . هذا يعني أن المعضلة السكانية برأيه تعود إلى التناقض بين قدرة السكان على التزايد و قدرة الأرض على الإنتاج و توفير الغذاء .
- و من العوامل الضرورية للتغلب على هذا التناقض اقترح مالتوس الحروب و المجاعات و الأوبئة التي من شأنها زيادة الوفيات ، بالإضافة إلى تخفيض معدل المواليد من خلال تأخير سن الزواج و غيرها من العوامل التي تحقق التناسب بين حجم السكان و حجم الموارد .

- **قانون تناقص الغلة :** من أنصار هذه النظرية نجد ديفيد ريكاردو و روبرت مالتوس و جون ستوارث ميل و غيرهم . تنص هذه النظرية على أنه مع مرور الزمن و مع تزايد رأس المال و العمل المستخدمين في الإنتاج ينخفض المردود . فمثلا إذا أردنا أن نزيد حجم الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة العمال و الآلات المستخدمة فإن الأراضي الزراعية بعد حد معين تصل إلى مرحلة التشبع و تناقص الغلة .
- **نظرية القيمة :** تحدد هذه النظرية الفرق بين القيمة الاستعمالية (و التي تمثل المنفعة التي يحصل عليها الفرد من استعماله لسلعة ما) و القيمة التبادلية (التي تمثل النسبة التي تحدد على أساس كمية العمل الذي تحتويه أو العمل المبذول في إنتاجها) .
- **الريع :** الريع هو الدخل الذي يأتي عن الرأسمال و الأرض و الأملاك و غير المرتبط بعمل صاحبه . و يطلق الريع أيضا على الدخل الناجم عن الفوائد التي يتلقاها أصحاب الرساميل و حاملو سندات الخزينة . و من آراء آدم سميث و ديفيد ريكاردو ، ما يلي :
 - إن الريع ليس جزءاً من التكاليف، وإنما هو ذلك العائد الذي يزيد على تكاليف الإنتاج.
 - إن ارتفاع الريع التفاضلي لا يؤدي إلى رفع أسعار المواد الزراعية، وإنما العكس صحيح.
 - إن الريع التفاضلي عند ريكاردو أشبه بالمنتج الصافي عند الفيزيوقراط . و يري في وجود الريع دليل شح في الطبيعة . إذ أنه لم ينشأ نتيجة لندرة الأراضي الخصبة .
 - إن الريع هو عائد احتكاري لم يحصل عليه صاحب الأرض لقاء مشاركته في العملية الإنتاجية . لذلك فهو دخل غير مكتسب عن طريق العمل .
- **نظرية التجارة الخارجية :** لقد دافعوا أنصار هذه المدرسة عن الحرية الاقتصادية . و قد بنوا دفاعهم عن هذه الحرية على أن اتباع سياسة تجارية حرة يمكن أن يؤدي بكل بلد من البلدان إلى التخصص على أساس المزايا النسبية في إنتاج سلعة معينة أو عدة سلع و هو ما يزيد من الرفاهية الاقتصادية . و نظرية المزايا النسبية تحاول أن تبرر قيام التجارة الدولية على أساس الاختلاف في التكاليف النسبية للإنتاج ، و هي التكاليف التي تتركز على الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج .
- **قانون ساي :** صاحب هذه القانون هو جان باتيست ساي (1767- 1832) ، من مؤلفاته الرئيسية " محاضرات في الاقتصاد السياسي " ، مؤدى هذا القانون أن إنتاج السلع يأتي بطلب يكفي لشراء العرض الكلي للسلع . و لذلك لا يمكن أن يوجد فائض في إنتاج السلع ، أو أي نقص في القدرة الشرائية للأفراد . و على ضوء ذلك يمكن استخلاص التالي :
 - أصحاب هذه المدرسة يؤمنون بالقوانين الطبيعية التي تسيطر المجتمع و هي موضوعية لا يمكن تغييرها ، فهي ثابتة ، و لا يمكن تغيير النظام الرأسمالي بسبب موضوعية قوانينه .
 - أصحاب هذه المدرسة ليبراليون يؤمنون بحرية الفرد و مبدأ دعه يعمل دعه يمر .

- أصحاب هذه المدرسة يؤمنون بمبدأ المنافسة الحرة و هي في نظرهم تضمن مصلحة المجتمع بأسره . و على الرغم من إيمانهم بمفهوم المنفعة الشخصية كمحرك النشاط الاقتصادي .

- يعتبر أصحاب هذه المدرسة أن وظيفة النقود تقتصر على كونها أداة لتسهيل عمليات التبادل فقط .

- يعتبر أصحاب هذه المدرسة أن استمرار الكساد و تفشي ظاهرة البطالة ما هو إلا نتيجة حتمية لتدخل الدولة و النقابات .

- لم يهتم الكلاسيك بالعمال و النتائج الاجتماعية الناجمة عن آلية النظام الليبرالي ، و اهتموا فقط بالنواحي الإنتاجية و بكيفية الحصول على الثروة .

خامسا : الفكر الاقتصادي عند الاشتراكية العلمية (الماركسية) :

دخلت الاشتراكية مرحلة العلمية و أصبحت علما يدرس تطور المجتمعات البشرية واطعة القوانين الاقتصادية و الاجتماعية لحركة المجتمع ، و يعتبر كارل ماركس (1818-1883) مؤسس فكر الاشتراكية العلمية و قائدها ، و هو اشتراكي ألماني من أهم مؤلفاته " رأس المال " ، " بؤس الفلسفة " ، " بيان الحزب الشيوعي " . و قد ساهم فريدريك أنجلز (1820-1895) و هو صديق مقرب من ماركس في قيام فكر هذه المدرسة .

لقد نقل مؤسسو الاشتراكية الماركسية من الخيال إلى الواقع و ذلك بوضعهم نظرية فلسفية و اقتصادية متكاملة للانتقال من النظام الرأسمالي إلى نظام جديد هو النظام الاشتراكي . يقوم البناء الفكري للنظرية الماركسية على وجهين، وجه فلسفي و وجه اقتصادي .

تقوم الفلسفة الماركسية على المادية الديالكتيلية و المادية التاريخية ، فالديالكتيك هي تعاليم عن القوانين العامة لحركة و تطور المجتمع الإنساني . أما المادية التاريخية فهي تدرس المجتمع و قوانين تطوره .

أما الجانب الاقتصادي فيبدأ بدراسة أسلوب الإنتاج الرأسمالي في ظروف المنافسة الحرة . و يبين القوانين الموضوعية الخاصة التي تحكم نشأة و وجود و تطور و زوال المجتمع الرأسمالي . و يؤكد في نهاية تحليله على حتمية الانتقال من نظام رأسمالي إلى نظام اقتصادي أرقى حيث ينفي استغلال الانسان للإنسان .

يبدأ ماركس تحليله للنظام الرأسمالي بدراسة البضاعة ، و هي إنتاج منتجات غير معدة فقط للاستهلاك الشخصي و إنما أيضا للبيع و المبادلة في الأسواق ، كما تطرق إلى مفهوم القيمة التي تعبر عن العمل المبذول في البضاعة ، فإن مقدار القيمة يقاس بكمية العمل المحسد في البضاعة . و كمية العمل المبذول تقاس بالوقت الذي ينقضي فيه العمل .

من خلال ما سبق توصل ماركس إلى استنتاجات و حقائق ، هي كالتالي :

- إن النظام الرأسمالي هو نظام تاريخي و بالتالي فهو ليس بنظام أبدي و إنما هو نظام عابر . و سوف يترك مكانه لنظام آخر .

- إن النظام الرأسمالي هو نظام استغلالي ، قائم على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، فالطبقة البرجوازية و هي التي تمتلك وسائل الإنتاج تستغل الطبقة العاملة التي لا تمتلك أية وسيلة إنتاجية .

- إن هذا النظام سوف يخلق القوة الاجتماعية التي سوف تقضي عليه .

سادسا : الفكر الاقتصادي عند المدرسة الكينزية

مؤسس هذه المدرسة هو جون مينارد كينز (1883-1946) و هو اقتصادي بريطاني و رجل دولة . من مؤلفاته الأساسية " النظرية العامة في العمالة و الفائدة و النقد " ، و الذي طرح فيه مبادئ السياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية .

- الكساد الكبير :

وضعت النظرية الكلاسيكية القوانين التي تحكم حركة الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي الصناعي . و لكن هذه النظرية استبعدت حصول كساد و اعتبرته مرحلة تنتهي من تلقاء نفسها . لكن حدث الكساد الكبير عام 1929 و التي كانت له تأثيرات سلبية خطيرة على النظام الرأسمالي كانهخفاض حجم الإنتاج ، حدوث بطالة ، افلاس العديد من الشركات ، انهيار قيم العملات و حدوث تدهور في التجارة الخارجية ، بالإضافة إلى انهيار نظام النقد الدولي . و لذلك كان كينز الذي أعاد دراسة النظرية و ربطها بالواقع ، و على الرغم من أنه لم يكن اشتراكيا ، لم يتردد كعالم في توضيح العيوب و الأزمات التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي ، ليس بهدف القضاء عليه و إنما للدفاع عنه و حمايته من الانهيار في ظل الاشتراكية .

فلقد أثبت كينز أن هناك خللا في الآليات الداخلية للنظام الرأسمالي تعرضه لعدم التوازن . و يحدث هذا بسبب عدم التناسب بين قوى الطلب الكلي و قوى العرض الكلي . فعندما يقترب النظام من مرحلة الكساد الدوري تكون قوى العرض الكلي أكبر من قوى الطلب الكلي . أي أن هناك فائض يتمثل في أزمة تصريف في السلع ، ما يؤدي إلى انخفاض في أسعار السلع و معدلات الربح . أما إذا كان النظام في حالة توظيف كامل و طرأت زيادة على الطلب الكلي، فإن التضخم لا بد و أن يظهر ، و يختل التوازن و يحصل انفلات في الأسعار .

من هنا توصل كينز إلى أن الرأسمالية عاجزة عن حل هذه المشاكل . و هي بحاجة إلى جهاز الدولة قادر على تحقيق التوازن ، من خلال تطبيق مجموعة من السياسات لتنشيط الوضع الاقتصادي ، كتخفيض سعر الفائدة حتى تنخفض تكاليف الإنتاج و بالتالي يزداد الطلب على الاستثمار ، و زيادة الإنفاق الحكومي على التقديرات الاجتماعية و تخفيض الضرائب . أما إذا كان النظام الاقتصادي في مرحلة التوظيف الكامل ، فإن على الدولة أن تزيد من سعر الفائدة و تخفض الإنفاق الحكومي و تزيد الضرائب .

- البطالة :

توصل الكلاسيك إلى أن حل مشكلة البطالة يتمثل في ترك الأجور تنخفض و بالتالي يعود إلى العرض و الطلب . و أن استمرار البطالة يعود إلى رفض العمال الحصول على أجور منخفضة . رفض كينز هذه الأقوال . و اعتبر أن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة من التوظيف تقل عن مستوى التوظيف

الكامل ، و أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي و بالتالي يحدد حجم الناتج و الدخل و التوظيف و أن العمالة الكاملة ليست إلا حالة خاصة نادرا ما تتحقق في الحياة العملية .

- دور النقود :

يعتقد كينز أنه لا يوجد شيء أكثر مكانة في الاقتصاد من النقود ، بسبب ميل الناس إلى الحصول عليها . و يعزز كينز هذا الميل إلى عدة دوافع :

- دافع الدخل : حيث يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود من أجل تغطية نفقاتهم الجارية .
- دافع المشروع : حيث يفضل الناس الاحتفاظ بالنقود من أجل تمويل مصالحهم و مشاريعهم و شراء المواد الأولية و دفع أجور العمال .
- دافع الحيلة : حيث يحتفظ الناس بالنقود بسبب الخوف من الحوادث الطارئة .
- دافع المضاربة : المضاربة بالبورصة و أسواق المال و النقود .
- دافع الاستفادة من الفائدة .
- دافع البخل .
- دافع التمتع بالاستقلال و القدرة على التصرف .

المحور الثاني : ماهية علم الاقتصاد

إن دراسة أي مفهوم أو علم يجبر دارسيه على البدء بتعريف هذا العلم أو المفهوم .

أولا : تطور مفهوم الاقتصاد

إن الحديث عن تطور مفهوم الاقتصاد يسوقنا إلى التعرف على مفهوم "الاقتصاد السياسي" ، فالأصل اللغوي لتعبير اقتصاد سياسي مشتق من اللغة الإغريقية و هي :

Oikos : معناها بيت أو منزل أو ذمة .

Nomos : معناها قواعد أو قانون .

Politikos : معناها اجتماع .

لم يدخل مكونا هذا الاصطلاح أي كلمتي "اقتصاد" و "سياسي" دفعة واحدة ، إذ كان هذا المصطلح يعني عند الفيلسوف اليوناني "أرسطو طاليس" ، ما يلي :

- مبادئ إدارة المنزل .
 - قواعد أو قوانين الذمة المالية العائلية .
 - قواعد و قوانين الاقتصاد المنزلي .
 - قواعد و قوانين تدبير شؤون البيت أو الأسرة .
 - الطريقة التي يتبعها رب الأسرة في إدارة الذمة المالية لمنزله لكي يحقق أفضل استخدام لدخله .
- يمكن القول بأن مصطلح الاقتصاد السياسي لم يستخدم إلا في بداية القرن السابع عشر في فرنسا على يد الكاتب " أنطوان دي مونكريتيان " الذي نشر في عام 1615 كتابا له تحت عنوان " مطول/شرح / أطروحة في الاقتصاد السياسي " ، حيث كان يقصد بصفة السياسي أن الأمر يتعلق بقوانين اقتصاد الدولة . و كان يرمي من خلال هذا العمل إلى تحديد السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة لزيادة من ثروتها ، و هكذا ظهر الاقتصاد كوصف لأسلوب تنظيمي و سياسي للرفع من المستوى المادي للسكان و الدولة ، كما كان القصد من استعمال هذا المصطلح هو جملة من النصائح و الإرشادات التي تعطي للأمير أو الملك امكانية إدارة مالية المدينة أو الدولة ، و كان ينصرف إلى تعريف السياسة الاقتصادية * .

و في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، كانت البدايات الأولى لظهور علم الاقتصاد Economics كعلم مستقل على يد الفيزيوقراطيون ، ثم على يد الكلاسيك الإنجليز ، و لم يرتفع الخلط بين مدلول علم الاقتصاد السياسي و السياسة الاقتصادية إلا من بعد أن كتب " آدم سميث " كتابه عن " ثروة الأمم " سنة 1776 ، الذي حاول أن يتقيد بالموضوعية العلمية في دراسته و تحليله للظواهر الاقتصادية ، ليصبح مصطلح

* فن عملي جزئي يعتمد في أغلب الأحيان على العلم النظري ، و هي تشير إلى مخطط الدولة أو الوحدة الاقتصادية (شركة ، مصنع ...) لفترة معينة لتحقيق غاية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .

الاقتصاد السياسي يستعمل للدلالة على علم الثروة ، لكن هذه المحاولة لتجنب الخلط بين المصطلحين لم تحدث الانفصال بينهما .

لكن في منتصف القرن التاسع عشر بدأ الكثير من المفكرين من الكتاب الأنجلوسكسون* يعيب استعمال مصطلح "اقتصاد سياسي و يستخدم بدلا منه تعبير علم الاقتصاد أو الاقتصاد ، و يتضح من خلال هذا أن هناك محاولات جادة للفصل التام بين الاقتصاد كعلم نظري مجرد و السياسة الاقتصادية التطبيقية .

و من هنا يتضح كيف أن الاقتصاد كان أول الأمر سياسيا (سياسة اقتصادية) ، و كيف ضعف هذا الاتجاه ، ثم كيف عاد فأصبح الاقتصاد سياسيا مرة ثانية (خاصة مع الأفكار الماركسية الاشتراكية بعدما استخدمه ماركس في كتاباته و بالأخص كتابه "نقد الاقتصاد السياسي ") . لكن منذ أن وضع الاقتصادي ألفريد مارشال عنوانا لكتابه سنة 1890 باسم " مبادئ الاقتصاد " ، بدأ مصطلح الاقتصاد بمفرده في الانتشار ليحل محل مصطلح الاقتصاد السياسي . مبررين ذلك في محاولة التخلص من الجوانب السياسية في الدراسة و تفادي مناقشة القضايا الاجتماعية المرتبطة بتطبيق النظام الرأسمالي ، و ذلك لتأكيد أن محور الاهتمام هو الفرد و ليس الدولة .

رغم كل ذلك يبقى مصطلح الاقتصاد مرتبطا بالسياسة لأنه يعكس ذلك التداخل و الترابط المعقد بين واقع الإنتاج و التجارة و التمويل بوقائع السياسات الحكومية الضريبية و النقدية و التجارية . و عليه لا يمكن عزل الاقتصاد عن السياسة بفعل التطورات الكبيرة التي تعرفها المجتمعات ، ليصبح تعبير الاقتصاد السياسي مبررا .

ثانيا : المعنى الاصطلاحي لمفهوم الاقتصاد

● **تعريف آدم سميث :** خلال المرحلة الأولى من الثورة الصناعية شاع تعريف لعلم الاقتصاد يحوم حول إنتاج الثروة ، فعرف آدم سميث الاقتصادي الاسكتلندي (1723-1790) في كتابه الشهير "بحث في طبيعة ثروة الأمم و أسبابها المنشور عام 1776 ، علم الاقتصاد بأنه "العلم الذي يدرس أسباب و كيفية زيادة ثروة الأمة " ، أو هو "العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي تمكن الأمة من أن تغني " .

● **تعريف ألفريد مارشال :** عرف الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال (1842-1924) علم الاقتصاد في كتابه "مبادئ الاقتصاد " عام 1890 بأنه " ذلك العلم الذي يدرس حياة الفرد الخاصة و حياته العملية و كيفية الحصول على الدخل " .

ثالثا : مفهوم علم الاقتصاد

من خلال ما سبق يمكن أن نلخص إلى أن هناك اختلافا في تحديد تعريف دقيق لعلم الاقتصاد و لكن معظم التعاريف تؤكد على المفاهيم أو المحاور التالية لهذا العلم :

* تعتبر إنجلترا هي مهد هذا النظام ، و قد كانت إنجلترا تحت سيطرة عدة قبائل جرمانية من أشهرها (الانجل) و (السكسون) و لهذه القبائل قانون مستمد من الأعراف القبلية البدائية .

- **الاقتصاد علم الثروة :** عرفه الاقتصاديون التقليديون خلال عصر الرأسمالية الحرة بأنه علم الثروة ، أي أنه ينظر إلى موضوع علم الاقتصاد من خلال الهدف الذي يسعى الإنسان إلى الوصول إلى من خلال مزاوله نشاطه الاقتصادي و البحث عن الوسائل التي تمكنه من تكوين و تجميع الثروات .
- من أهم الاقتصاديين الذين ربطوا مفهوم الاقتصاد بالبحث في الثروة ، نجد " آدم سميث " الذي اعتبر أن الموضوع الرئيسي في كل دولة هو زيادة ثروتها و قوتها ، و بعده " ألفريد مارشال " الذي اعتبر الاقتصاد أنه يهتم بدراسة أحوال الأفراد فيما يتعلق بشؤونهم العادية في حياتهم ، فهو يدرس ذلك الجانب من النشاط الاجتماعي الفردي الذي يتصل اتصالا وثيقا بكيفية الحصول على المقومات المادية لتحقيق الرفاهية ، بالإضافة إلى دراسته لطرق استعمال هذه المقومات . أما " جان باتيست ساي " الذي يرى أن الاقتصاد هو مجرد معرفة القوانين المتعلقة بإنتاج و توزيع و استهلاك الثروة ، و لكن التساؤلات بالنسبة لهذا التعريف تدور حول معنى الثروة ؟ هل يقصد بها الثروة المادية فقط أم إن الثروة يقصد بها الثروة المادية و غير المادية ؟ و عليه فموضوع الاقتصاد يضيق و يتسع حسب المقصود من الثروة .
- **الاقتصاد هو علم اشباع الحاجات الإنسانية :** ذهب اقتصاديون آخرون إلى تعريف علم الاقتصاد بأنه علم اشباع الحاجات الإنسانية ، و هذه الحاجات الإنسانية متعددة و متنوعة و مختلفة ، و تتغير بحسب الزمان و المكان ، فأبي الحاجات الإنسانية يشتمل عليها علم الاقتصاد ؟ هل هي الحاجات التي تشبع بالوسائل المادية أم الحاجات التي تشبع بالوسائل غير المادية ، و منه يضيق أو يتسع مفهوم الاقتصاد حسب الحاجات .
- **الاقتصاد هو علم المبادلة :** من أبرز المفكرين المؤيدين لفكرة التبادل القائم بين أفراد المجتمع ، نجد " جبرون بيرو " و يرى أن الاقتصاد هو : " دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عما هو في حوزته ليحصل بالمقابل و من فرد آخر على ما يحتاجه ، و أن عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج السلع و الأموال و إشباع الحاجات " ، و على ذلك فإن علم الاقتصاد هو الذي يدرس قيمة السلعة الاقتصادية أو الخدمة ، و هذه القيمة مستمدة من الحاجة التي تلبىها أي من المنفعة التي تقدمها ، فعملية التبادل هي التي تحدد قيمة السلعة أو الخدمة و المكان الذي تجرى فيه هاته العملية يسمى السوق ، و الأسواق هي التي تحدد المستوى العام للأسعار و هكذا تصبح كيفية تكوين و تحديد الأسعار و العوامل التي تؤثر فيها هي أساس الدراسة الاقتصادية.
- في إطار اقتصاد السوق يكون السوق العنصر الأساسي و أحسن وسيلة لضبط و تنظيم الاقتصاد ، و يعرف السوق بمكان التقاء العرض و الطلب ، و هذا الالتقاء يحدد الكمية المتبادلة (من السلع و الخدمات الاقتصادية ، العمل ، النقود و الأوراق المالية) و سعر البيع (سعر السلع و الخدمات بالنسبة لسوق السلع و الخدمات ، سعر السهم بالنسبة لسوق الأوراق المالية ، الأجر بالنسبة لسوق العمل و سعر الفائدة بالنسبة للسوق النقدي) .

- **الاقتصاد هو علم الندرة و الاختيارات الفعالة :** من أهم الاقتصاديين الذين اهتموا بفكرة الأهداف و الوسائل أي الاختيار في دراسة مفهوم الاقتصاد ، نجد " ليونيل روبنز" الذي يرى أن الاقتصاد هو علم اجتماعي يهتم بإدارة الموارد النادرة ، و كما أشار إليه الاقتصادي الفرنسي "ريمون بار" أن الاقتصاد يتمثل في دراسة نشاط الأفراد الناجم عن ندرة الوسائل التي تضعها تحت تصرفهم الطبيعة لتحقيق الأهداف التي يسعون إليها ، و عليه فإن وجود علم الاقتصاد ينطلق من فكرة أو مبدأ محدودية الموارد الموجودة تحت تصرف أفراد المجتمع مقابل الحاجيات المتعددة ، و هو ما يؤدي إلى استحالة الوصول إلى الإشباع الكامل للحاجيات ، و لهذا و لتلبية الحاجات لا بد من القيام بمجهود في العمل و قبول تضحيات بالوسائل و الموارد النادرة ، و بالتالي لا بد من القيام بعملية المفاضلة بين الأهداف المختلفة ، و تنظيم استعمال هذه الموارد من أجل الحصول على أفضل اشباع ممكن ، أي تحقيق أكبر منفعة ممكنة ، و عليه فإن علم الاقتصاد هو علم الملائمة بين الوسائل و الأهداف .
 - **الاقتصاد هو علم طرق الإنتاج :** يهتم الاقتصاد بدراسة العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج و التوزيع ، التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية و الخدمات و ما يرتبط بهما من أنشطة و عمليات سواء بين الإنسان و الطبيعة أو بين الإنسان و الإنسان ، و هذا التعريف عبر عليه الاقتصادي السوفيتي " نيكيتين" الذي يري أن الاقتصاد السياسي هو علم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج أي العلاقات الاقتصادية بين البشر ، و أن هذا العلم يكشف القوانين المهيمنة على عملية إنتاج و توزيع السلع المادية في المجتمع . أما بالنسبة إلى " أوسكار لانج" فقد عرف الاقتصاد السياسي على أنه قوانين الإنتاج و الاستهلاك الاجتماعية ، فيعالج بذلك القوانين التي تحكم إنتاج السلع و توزيعها على المستهلكين لإشباع حاجاتهم الفردية و الجماعية ، ليصل إلى التقدير القائم على أن الاقتصاد السياسي هو علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية .
- نخلص من خلال ما سبق ذكره إلى أن علم الاقتصاد عرف تطورا واسعا في معناه و مفهومه مع مر الأزمنة ، و لم يستقر على مفهوم واحد بين جميع المفكرين و الرواد ، و مع ذلك يمكن اعتباره كعلم للثروة ، و اعترافه بحقيقة الندرة ، ليتم بعد ذلك اتخاذ القرار حول كيفية بناء المجتمع و تلبية حاجاته بالطريقة التي تسمح بأكفأ استخدام للموارد .

المحور الثالث : ماهية المشكلة الاقتصادية

أولا : تعريف المشكلة الاقتصادية

إن المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات ، " تجد أصل وجودها في محاولة الفرد أو المجتمع اشباع حاجاته غير المحدودة بموارد محدودة تصلح لاستعمالات مختلفة " كما أنها " تتمثل في عدم القدرة على اشباع جميع الاحتياجات البشرية ، و يرجع هذا أساسا إلى ندرة عوامل الإنتاج . فلو توافرت هذه دائما و بالقدر المطلوب لإنتاج السلع و الخدمات الكافية لإشباع الاحتياجات البشرية اشباعا تاما لزالَت المشكلة الاقتصادية تماما " .

ثانيا : الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية

يمكن تحديد العناصر الأساسية التي تكون المشكلة الاقتصادية فيما يلي :

1. ندرة الموارد :

تعرف الموارد "بأنها - ما يسره الله عز وجل - من وسائل أو مصادر كانت طبيعية أو بشرية يؤدي استخدامها إلى إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع القدر الأكبر من الحاجات غير المحدودة للإنسان" . و يقصد بالندرة " قصور الموارد المتاحة لمجتمع من المجتمعات عن الوفاء بكل ما يحتاج إليه أفرادها " ، أي عدم التناسب بين ما يتوفر من موارد اقتصادية محدودة و بين حاجات الانسان المتزايدة و المتعددة ، و ذلك لعدة أسباب كوجود المورد الاقتصادي و لكن بكميات قليلة بسبب سوء استغلاله أو إمكانية نفاذه بسبب عدم حكمة الانسان في التصرف اتجاه ذلك المورد. "بالإضافة إلى التطور في المجال الصحي و الثقافي و الاجتماعي مما أدى إلى زيادة عدد السكان و ذلك من خلال ارتفاع معدل الأعمار و نقص مستويات الوفيات لدى الأطفال.

2. لا نهائية الحاجات :

إن الحاجة هي كل ما يحس به الانسان من نقص أو حرمان إذا لم يلبي ، أو كل ما هو ضروري " . و الحاجة بالمعنى الاقتصادي هي كل رغبة تجد ما يشبعها في مورد (أو مال) من الموارد الاقتصادية . هذه الرغبة تتجلى في شعور بألم يلح على الفرد مما يدفعه إلى القيام بما يساعد على القضاء على هذا الشعور و من ثم يمكن اشباع الحاجة " . و عادة ما يتصف الفرد بأنه كلما أشبع حاجات و رغبات معينة إلا و زاد طموحه من أجل اشباع حاجات إضافية أخرى . و تنقسم الحاجات الإنسانية على النحو التالي :

-الحاجات الأولية و الحاجات المعنوية : فالحاجات الأولية هي الحاجات الفيزيولوجية أي الحاجات المادية الضرورية للحياة (الغذاء ، المأوى ، الألبسة ... الخ) ، أما الحاجات المعنوية فهي مثلاً كحاجة الانسان إلى التعليم و الصحة و الصداقة .

-الحاجات الضرورية و الحاجات الكمالية : فالحاجات الضرورية هي التي تتوقف حياة الإنسان أو صحته على اشباعها ، أما الحاجات الكمالية فهي التي يسهم إشباعها في إثراء حياته و تمتعه به .

-الحاجات الفردية و الحاجات الجماعية : من الحاجات ما يمكن اشباعه بشكل فردي ، كالمأكل و الملبس ، و منها ما يشبع بشكل جماعي كالحاجة إلى الأمن و الحاجة إلى العدل و الحاجة إلى التعليم ... الخ " .

3. الاختيار:

يقصد بالاختيار : "الاختيار القائم على المبادئ الاقتصادية و المرتكز على منطق العقلانية و الذي يعني التوفيق بين الاستعمالات البديلة المتاحة له ، أي الاختيار بين أي الحاجات التي يجب على الانسان أن يقوم بإشباعها و أي الحاجات الذي يضحي بها و يتخلى عن إشباعها ". فندرة الموارد يتطلب منا استغلال الموارد الاقتصادية النادرة ذات الاستعمالات في سبيل تحقيق أقصى الغايات و أكبر قدر ممكن من الإشباع لحاجاتها اللامحدودة . و هذا يتطلب منا ترتيب هذه الحاجات حسب أولويتها و أهميتها أي سلم الأفضليات " . أي قيامه بموازنات منفعية بين بدائل مختلفة و ممكنة و ذلك قصد التوصل إلى أفضل بديل ممكن لإشباع تلك الحاجات . و كما أن الفرد يواجه بمشكلة الاختيار فإن المجتمع و الدولة أيضا تواجه بنفس المشكلة .

المحور الرابع : الأنظمة الاقتصادية و أساليب حلها للمشكلة الاقتصادية

أولا : النظام الاقتصادي الرأسمالي

ترجع أسس و مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي إلى الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث في مؤلفه " ثروة الأمم " ، ثم أتت كتابات دافيد ريكاردو و جون ستوارث ميل و ألفريد مارشال و جون مينارد كينز و غيرهم من المفكرين الذين وضعوا الأسس النظرية و التطبيقية لهذا النظام .

1. تعريف النظام الرأسمالي الاقتصادي :

في أعقاب انهيار النظام القطاعي في نهاية العصور الوسطى سادت مرحلة تسمى بالرأسمالية التجارية و تدرجت في التطور إلى الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية الاحتكارية ، و أخيرا مرحلة الاستعمار الجديد . و قد انتقل مركزه من أوروبا و بالتحديد إنجلترا إلى الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و عدد من بلدان أمريكا الجنوبية و عدد من البلدان الآسيوية و الإفريقية ، بل جل الدول .

لقد بدأت طريقة الإنتاج الرأسمالية تفرض نفسها على نحو كبير في أوروبا مع تفجر الثورة الصناعية منذ منتصف القرن الثامن عشر ، التي تعنى التوسع الصناعي ، و وصوله إلى تحقيق التصنيع واسع النطاق للاقتصاد الوطني و بناء الأساس الصناعي المتمثل في الصناعات الإنتاجية الأساسية.

من بين التعاريف المتعلقة بالنظام الرأسمالي ، نذكر ما يلي :

-عرفها الاقتصادي بيجو : الرأسمالية الصناعية هي التي يمتلك فيها الأفراد وسائل الإنتاج بغرض إنتاج السلع و بيعها لتحقيق الربح .

-عرفها الاقتصادي ماركس : الرأسمالية تقوم على الاستغلال و الاحتكار و هي تحد من كرامة الإنسان و حرته و نتيجة ذلك نجد فئتين ، فئة الرأسماليين الذين يملكون كل شيء ، و فئة العمال الذين لا يملكون إلا جهدهم و هو ما يفسر الصراع الموجود بينهما .

من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج تعريف الرأسمالية على النحو التالي : الرأسمالية هي تنظيم اقتصادي و اجتماعي و سياسي حيث عوامل الإنتاج مملوكة و مستخدمة من قبل شركات خاصة و أفراد في شكل مشروع ، من أجل تراكم رؤوس الأموال و تحقيق أقصى الأرباح.

و عليه فإن هذا النظام الاقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، آلات و أدوات العمل) - سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات- الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، و طبقة البروليتاريا (العمال) المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج و لا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص".

2. خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يجد النظام الرأسمالي أساس تصوره لحل المشكلة الاقتصادية في فكرة السلوك الرشيد و هي فكرة فلسفية استمدت من المذهب الحر ، و تتلخص هذه الفكرة في أنه إذا ترك الشخص حرا في تصرفاته فإنه يسعى إلى تحقيق مصلحته الشخصية و تحقيق فكرة التعظيم ، و الوصول إلى تحقيق القدر الأعظم من شيء ما (منفعة ، فائدة ، ربح .. إلخ)، و بحسب صفته في التصرف الاقتصادي (مستهلك ، رأسمالي ، منظم ... إلخ).
بعبارة أخرى ، فإن فكرة السلوك الرشيد تؤدي إلى ضرورة تحقيق الحرية التامة للفرد في تملك الأموال و التصرف بها ، و في عمله ، و في الميدان الاقتصادي ، ضرورة فرض الحرية الاقتصادية و المنافسة الكاملة ، و ترك كل شيء يتقرر عن طريق السوق ، لأنه يحقق فكرة التوازن بالنسبة للمستهلك و المنتج التي تؤدي بدورها إلى تحقيق فكرة التشغيل الكامل ، و تتجلى مظاهر الحرية الاقتصادية في الخصائص التي يتميز بها النظام الرأسمالي ، و هي :

● الملكية الفردية أو الخاصة:

إن الأساس القانوني للنظام الرأسمالي يتمثل في قدسية حق الملكية الخاصة و حرية العلاقات التعاقدية ، التي يتعين على الدولة فرضها و حمايتها ، هذا لا ينفي امتلاك الدولة بعض قطاعات الإنتاج و الخدمات (وسائل الإنتاج) ، مما يعني تنوعا في أشكال الملكية و الاستثناء الذي يؤكد القاعدة (الملكية الخاصة). قد يكون تدخل الدولة في بعض القطاعات أحيانا محققا لمصالح القطاع الخاص ، و تجدر الإشارة أن نوع الملكية و شكلها يتطور بتطور طريقة الإنتاج نتيجة تركز رأس المال في القرنين التاسع عشر و العشرين .

● الربح كهدف مباشر للإنتاج و كمعيار للكفاءة :

يعد عامل الربح من بين أكثر العوامل الحيوية بالنسبة للنظام الرأسمالي ، "و يعني دافع الربح أن يكون الباعث الدافع على قيام الفرد أو مجموعات من الأفراد بنشاط اقتصادي هو تحقيق زيادة في الإيرادات النقدية التي يؤدي هذا النشاط للحصول عليها عن النفقات التي يستلزمها القيام بهذا النشاط نفسه.

● المنافسة الاقتصادية :

من خصائص النظام الرأسمالي التنافس بين مختلف الوحدات الاقتصادية ، و لكي تكون هناك منافسة كاملة أو تامة في سوق سلعة معينة أو عنصر معين من عناصر الإنتاج يستوجب توافر مجموعة من الشروط (التجانس بين وحدات السلعة أي أن يكون إنتاج أي منتج من سلعة معينة لا يختلف في نظر المستهلك عن إنتاج منتج آخر من نفس السلعة ، وجود عدد كبير من المشترين و البائعين في السوق ، أن يكون البائعون و المشترين الفرديون مستقلون تماما مما يعني عدم وجود اتفاقات بينهم ، الإلمام بكافة الظروف المحيطة بالسوق أي بالسلعة أو عنصر الإنتاج ، تتمتع عناصر الإنتاج بالقدرة على التنقل فيما بين مختلف الاستخدامات و الأماكن ، تتحدد أثمان السلع و عناصر الإنتاج نتيجة إلقاء قوى العرض و الطلب عليها في السوق و ذلك دون تدخل من السلطات العامة ، حرية الدخول إلى السوق) .

● جهاز السعر (الثمن) :

توجد رغبات للمستهلكين في سلع معينة ، هذه الرغبات تسمى بقوى الطلب ، وتوجد رغبات للمنتجين في عرض منتجاتهم وبيعها لتحقيق أكبر ربح ممكن ، ويسمى ذلك بقوى العرض ، فنتيجة للتفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض يتم تحديد ثمن للأسعار والكميات المنتجة من السلع ، هذا ما يعرف بجهاز الثمن ، و يقصد به " تلك الحركات التلقائية الناتجة عن تفاعل قوى السوق (العرض و الطلب) " ، فهو يعتبر كحلقة وصل بين المنتجين و المستهلكين بحيث يتم هذا الاتصال من خلال ما يعرف بالسوق .

في ظل النظام الرأسمالي نجد أنه لكل سلعة أو خدمة أو عنصر من عناصر الإنتاج سوق يلتقى فيه العارضون و الطالبون سواء ما تعلق الأمر بسوق السلع و الخدمات أو سوق العمل أو سوق رأس المال ، يحدد فيه سعر أو قيمة السلعة أو الخدمة ، و عليه فإن الأفراد يتخذون قراراتهم الاقتصادية اعتمادا على الأسعار السائدة في السوق و العلاقات المتبادلة فيما بينهم و التغيرات المنتظرة فيها . و بهذا تؤدي الأثمان وظيفة توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين مختلف الاستعمالات الممكنة .

و إلى جانب وظيفة الأثمان كأساس لكافة القرارات الاقتصادية للمستهلكين و المنتجين فإنها تؤدي وظيفة أخرى تتمثل في تحقيق التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك في كل فرع من فروع الإنتاج . فإذا حدث أن زادت الكميات المنتجة من سلعة ما لسبب ما عن الكميات المطلوبة منها فإن ثمنها في السوق سيميل إلى الانخفاض ، و من ثم يقرر المنتجون الخروج من هذا النظام و الاتجاه بنشاطهم إلى فروع أخرى تجنباً لأي خسارة ، و بهذا تقل الكميات

المنتجة و في نفس الوقت فإن انخفاض ثمن السلعة يؤدي إلى زيادة الكميات المطلوبة ، مما يساهم في سرعة تحقيق التوازن بين الكميات المنتجة و الكميات المطلوبة منها .

و يؤدي نظام السوق و الأثمان نفس هذه الوظيفة ، أي تحقيق التوازن فيما يتعلق بعرض قوة العمل و الطلب عليها و ذلك عن طريق التغيير في مستويات الأجور ، و هي ثمن قوة العمل ، و كذلك فيما يتعلق بالواردات و الصادرات ، و ذلك عن طريق التغيير في سعر الصرف ، و هو ثمن العملات الأجنبية.

3. كيفية حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي :

إن جهاز الثمن يعد بمثابة العمود الفقري للنظام الرأسمالي حيث يتم من خلاله الإجابة على كافة الأسئلة المثارة ، فنتيجة للحاجات المتعددة و الموارد المحدودة يثار السؤال ، ماذا ننتج ؟ أي ماهي الحاجات الأولى للإشباع ؟ ، و قد رأينا أن جهاز الثمن هو الذي يقوم بتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة ، بحيث يعكس رغبات المستهلكين و يقوم في نفس الوقت بتوجيه المنتجين إلى تلك الأنشطة التي يجب أن تتجه إليها مواردهم .

كما جهاز الثمن يجب على السؤال المتعلق بكيف ننتج ؟ أي اختيار أسلوب الإنتاج ، ذلك أن الأثمان النسبية لعناصر الإنتاج السائدة في السوق هي التي تحدد طريقة الإنتاج التي سوف يستخدمها المنتجون بحثا عن أكبر ربح و أقل تكلفة ، و تتحدد أثمان عناصر الإنتاج في السوق على أساس العرض و الطلب ، فحيث يكون ثمن عنصر العمل منخفضا نسبيا إلى ثمن عنصر رأس المال فإن المنتجين يستخدمون ذلك الفن الإنتاجي الذي يستخدم عمالا أكثر و رأس مال أقل ، و العكس صحيح .

أما السؤال الخاص بكيف نقوم بتوزيع الناتج على هؤلاء الذين اشتركوا في انتاجه ، فإن جهاز الثمن يقوم بتحديد نصيب عناصر الإنتاج المختلفة في الناتج . فثمن خدمة العمل هو أجر العامل و الذي يتحدد في السوق بناء على العرض و الطلب على العمال . و ثمن خدمة رأس المال هو سعر الفائدة و يتحدد أيضا بقوى العرض و الطلب على رأس المال ، و ثمن خدمة الأرض هو ريع الأرض ، و هو دخل صاحب الأرض مقابل استخدام أرضه .. وهكذا و يتحدد نصيب العمل و رأس المال و التنظيم بناء على نسبة اشتراكه في العملية الإنتاجية .

أما عن السؤال الخاص بكيفية ضمان الاستخدام الكامل لموارد المجتمع فإن جهاز الثمن كفيل بحل هذه المشكلة . فإذا حدثت بطالة بين العمال فإن التنافس في سوق العمل يترتب عليه انخفاض الأجور و هو ما يترتب عليه رغبة المنتجين في تشغيل عدد أكبر من العمال و بالتالي زيادة الإنتاج ، و تستمر هذه العملية حتى يصل المجتمع إلى التشغيل الكامل لمورد العمل .

و فيما يتعلق بالسؤال الخاص بكيف نضمن الزيادة المستمرة في موارد المجتمع أي في طاقته الإنتاجية ، فإن جهاز الثمن . فالفرد عادة في النظام الرأسمالي له الحرية بالتصرف في دخله ، فهو يحدد تلك النسبة من دخله التي يستهلكها و تلك النسبة التي يدخرها ، و لكن حرية الفرد في هذا النطاق ليست مطلقة . " و بناء على قرارات الأفراد جميعا تتحدد حجم المدخرات في المجتمع ككل . و بناء على حجم الادخار في المجتمع ككل يتحدد حجم

و مستوى الاستثمار . و يحدد حجم الاستثمار السنوي ، الإضافة السنوية في طاقة المجتمع الإنتاجية و من ثم حجم الزيادة السنوية في موارده.

ثانيا : النظام الاقتصادي الاشتراكي

لقد كانت الأزمات المتكررة التي تصيب النظام الرأسمالي و الانتقادات الحادة التي توجه إليه من الأسباب الرئيسية التي جعلت الكثيرين يتجهون إلى الاشتراكية . و قد انتقد كارل ماركس في كتابه " رأس المال " المنشور سنة 1867م النظام الرأسمالي . و نظر إلى انهيار هذا النظام على أنه أمر حتمي و ذلك بعد أن يصل إلى أقصى تقدم اقتصادي و تكنولوجي ممكن له . و السبب في ذلك عنده هو التناقضات الكثيرة التي تعيش فيها الرأسمالية و ما تؤدي إليه من كساد .

1. مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي:

انطلاقا من مشاكل الإنتاج الرأسمالية ، من استغلال للعمال و سوء أحوالهم الصحية و المعيشية ، و عدم عدالة توزيع الدخل و إهدار الثروات و زيادة حدة الصراع الطبقي ، فضلا عن تكرار الأزمات الاقتصادية ، ظهر تيار معارض للرأسمالية بدأ مع الاشتراكيين الأوائل ثم تبلور في فكر كارل ماركس ، و لم ينقضي القرن 19 حتى كانت غالبية النقابات العمالية في أوروبا و أمريكا قد تبنت أفكار ماركس و سياساته و أصبحت حليفا للأحزاب الاشتراكية الماركسية .

ثم قامت الثورة الشيوعية البلشفية عام 1917 في روسيا لتبدأ أول تجربة تاريخية لتطبيق طريقة الإنتاج الاشتراكية في العصر الحديث ، و تبع ذلك تبني بعض الدول الأخرى النظام الاشتراكي ، مثل الصين و دول أوروبا الشرقية و كوبا و بعض الدول الأخرى في إفريقيا و أمريكا اللاتينية.

يقوم النظام الاشتراكي أساسا على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للوصول إلى هدفين رئيسيين ، و الهدف الأول يكمن في تحقيق الكفاية في الإنتاج ، من خلال عمل الدولة على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة و الكفيلة بزيادة الإنتاج و دفع عجلة التنمية و التقدم ، أما الهدف الثاني فيشمل تحقيق العدالة في التوزيع ، من خلال تكافؤ الفرص بين الأفراد ، و العمل على توزيع الدخل بأسلوب يتسم بالعدالة بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب و مساهمته في العملية الانتاجية .

2. خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي :

يتميز النظام الاشتراكي بثلاثة خصائص رئيسية هي :

• الملكية الجماعية (الاجتماعية) لوسائل الإنتاج :

يرتكز هذا النظام على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، أي أن الوسائل ملك للدولة . إن الاعتماد على هذا المبدأ يعني التضييق من مجال الحرية الاقتصادية و لكن هذا لا يعني عدم تملك الأفراد لبعض وسائل الإنتاج في

قطاعات معينة شريطة ألا تستعمل العمل الأجير في استغلالها (و من أمثلة ذلك بعض الصناعات الحرفية الصغيرة ، و السماح بالاستغلال الفردي أو العائلي لمساحة محدودة من الأرض في اطار المزارع العامة و الجماعية) .

• الإشباع المتزايد للحاجات المادية و المعنوية للجماعة :

من الأسس الجوهرية للنظام الاشتراكي هو السعي المتواصل لإشباع الحاجات المادية و المعنوية لكافة أفراد المجتمع ، " أي اشباع تلك الحاجات التي تمكن ظروف المجتمع (القوة العاملة و مستواها الفني ، وسائل الإنتاج من موارد و آلات ..) ، من إنتاج المنتجات اللازمة لإشباعها لغالبية أفراد المجتمع في فترة زمنية معينة ، و ذلك عن طريق تنمية مقدار الإنتاج و تحسين نوعيته و استمراره على أساس استخدام أكثر الفنون الإنتاجية تطورا و تقدما ، و عليه فإن هذا الأساس يوضح هدف الإنتاج في هذا النظام و كذلك الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف .

• النمو المخطط و المتوازن للاقتصاد الوطني (التخطيط المركزي):

في ظل النظام الاشتراكي يفترض على الدولة تنظيم الحياة الاقتصادية و توزيع موارد الإنتاج على القطاعات المختلفة من خلال التخطيط المركزي، و بذلك تسعى الدولة إلى إحداث تغيير مستمر في هيكل الاقتصاد الوطني من خلال خطة وطنية مركزية تتكفل بـ :

- تحديد أهداف معينة للإنتاج و الاستهلاك كميًا و نوعيًا .
 - تحديد توزيع الموارد الإنتاجية بين الاستعمالات المختلفة .
 - تحديد القطاعات و الوحدات الإنتاجية التي تقوم بالإنتاج و تحديد الأهداف لها مكانيا و زمانيا .
 - تحديد كيفية توزيع الناتج على النحو الذي يضمن تحقيق الإشباع الفعلي للحاجات السابق تحديدها .
- و منه نستنتج أن التخطيط في النظام الاشتراكي يقوم على مبدأ مركزية التخطيط و لا مركزية التنفيذ ، بمعنى أن الهيئة العليا للتخطيط هي التي تتخذ القرارات النهائية في وضع الخطة أما التنفيذ فيترك أمره للمشاريع و الوحدات الإنتاجية . و بذلك يصبح التخطيط الاشتراكي الوسيلة المناسبة و الوحيدة التي تمكن المجتمع من تحقيق النمو المتناسب لاقتصادياته ، بحيث يكون النمو المتناسب هو بالضرورة نمو مخططا .

3. كيفية حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي :

فإن تصور النظام الاشتراكي لحل المشكلة الاقتصادية يكمن في الاجابة على مختلف التساؤلات ، و لنبدأ بالسؤال الأول و الخاص بماذا ننتج ؟ أي ما هي السلع التي ننتجها و بأي الكميات ؟ بناء على ملكية الدولة للموارد الاقتصادية و قيام هيئة التخطيط بوضع الخطة الوطنية ، تقوم هذه الهيئة بتحديد أولويات المجتمع و من ثم توزيع موارد المجتمع توزيعا يتلائم و تحقيق هذه الأولويات . فالخطة هي التي تحدد حجم الإنتاج من السلع الاستهلاكية و حجم الإنتاج من السلع الرأسمالية . و يتم هذا الإنتاج وفقا للأولويات الواجبة الإشباع التي حددتها الخطة و التي تتفق مع الأهداف الوطنية .

أما السؤال المتعلق بكيف ننتج ؟ أي اختيار أسلوب الإنتاج ؟ فإن جهاز التخطيط هو الذي يتخذ القرار النهائي في هذا المجال ، بحيث يحدد كيفية استخدام موارد المجتمع من عناصر الإنتاج المتاحة له من العمل و رأس المال و لا يمكن أن يترك هذا القرار للوحدات الإنتاجية كيفما تشاء. و هكذا تقوم هيئة التخطيط بتوجيه المشاريع للمعايير التي يجب استخدامها حين يتم اتخاذ القرار بتحديد أسلوب الإنتاج .

أما السؤال الخاص بكيف نقوم بتوزيع الناتج ؟ فإن الدولة هي التي تتخذ القرار ، حيث تحدد حجم العمالة و الحد الأدنى للأجور و معدل الأجر في الأنواع المختلفة من المهن و المهارات و معدل زيادة هذا الأجر سنويا تبعا لزيادة الإنتاجية ، و كذلك تحدد المكافآت المختلفة اللازمة لزيادة الحوافز و بالتالي نصيب الأجور في الدخل الوطني. أما نصيب الربح في الدخل الوطني فيذهب لخزينة الدولة لاستخدامه في أغراض الاستثمار .

أما عن السؤال الخاص بكيف نضمن الاستخدام الكامل لموارد المجتمع ؟ فإن الخطة هي التي تعمل على تحقيق هذا الهدف بحيث ينفي أي زيادة للطلب عن العرض سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى الوحدات الإنتاجية . فإن الحكومة في تخطيطها لحجم السلع الاستهلاكية تضع في اعتبارها لحجم القوة الشرائية التي تتولد نتيجة الاستثمار و زيادة العمالة و بالتالي يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي للسلع الاستهلاكية . كذلك فإن عرض الناتج من أي صناعة لا بد و أن يتساوى مع الطلب الكلي عليها .

أما عن السؤال المتعلق بكيفية زيادة موارد المجتمع ؟ أي تحديد معدل النمو أو معدل زيادة الطاقة الإنتاجية ، فإن هيئة التخطيط هي التي تتخذ القرار الخاص بتوزيع موارد المجتمع بين الاستهلاك و الاستثمار ، و بتحديد حجم الاستثمار يتحدد حجم الزيادة في الطاقة الإنتاجية و بالتالي الزيادة في الناتج الوطني . كذلك يتحدد نمو الموارد .

• جهاز الثمن و وظيفته في التخطيط الاشتراكي :

يتضح من خلال ما سبق أن هيئة التخطيط في النظام الاشتراكي هي التي تقوم باتخاذ كافة القرارات الاقتصادية ، و لكن لا يصح أن نفهم أن جهاز الثمن لا وجود له في هذا النظام ، فالواقع غير ذلك ، فالدولة هي التي تحدد أثمان المنتجات التي تنتجها المشاريع و الوحدات الإنتاجية ، و هذه الأخيرة تتعامل مع بعضها بالنقد و تدفع أثمان المواد الأولية و أجور العاملين . فجهاز الثمن موجود و لكن وظيفته تختلف اختلافا جوهريا عن وظيفته في النظام الرأسمالي .

فالثمن في النظام الرأسمالي هو مظهر التفاعل بين إرادة المنتج و المستهلك ، و جهاز الثمن هو الذي يقوم بتوزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات المختلفة . أما في النظام الاشتراكي فالثمن تعبير عن إرادة السلطة المركزية من خلال الخطة التي تضعها للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا ، و يكون هدف الأثمان المحددة هو ضمان مساواة العرض بالطلب ، و نجد أن هذه الأثمان مرتبطة بالنفقات الإنتاجية ، كما أن أثمان عناصر الإنتاج و المواد الأولية التي تحدد النفقة تقوم السلطة المركزية للتخطيط بتحديددها .

ثالثا : النظام الاقتصادي المختلط

هو نظام يقوم على الجمع بين الملكية الخاصة و الملكية العامة أو بين المشروع الخاص و المشروع العام في آن واحد. بما يؤكد التوازن و الاعتماد المتبادل فيما بينهما بصفة مستمرة من أجل تحقيق أهداف النشاط الاقتصادي . و في رأي البعض أن النظام الاقتصادي المختلط هو صيغة تدريجية تساعد على تحويل النظام الاقتصادي الحر إلى الاشتراكية. و البعض الآخر يعتبر أن هذا الاتجاه كان اشتراكيا في نزعته . و البعض الآخر يرى أن هذا النظام عبارة عن صيغة معينة للحفاظ على النظام الإقتصادي الحر .

و الواقع أن النظام الاقتصادي المختلط يمكن أن يكون فعلا قريبا من النظام الاقتصادي الحر عندما يتضاءل فيه قطاع المشاريع العامة و تزداد فيه نزعة الدفاع عن الأنشطة الخاصة على مستوى الدولة . كما يمكن أن يكون قريبا من النظام الاشتراكي عندما يتضاءل فيه قطاع المشاريع الخاصة و تزداد فيه الميول الجماعية نحو توسيع نطاق الخدمات العامة المجانية و المساعدات المالية للطبقات منخفضة الدخل .

أما بالنسبة لمواجهة النظام الاقتصادي المختلط لعناصر المشكلة الاقتصادية فيشمل النقاط التالية :

- تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال نشاط المشاريع العامة و الخاصة في إطار خطة أو سياسة اقتصادية طويلة الأجل تتيح للدولة التأكد من أن النشاط الكلي يسير في اتجاه تحقيق الأهداف المرغوبة . و في ظروف التنمية الاقتصادية تتدخل الدولة في النظام المختلط بدرجة أكبر حتى أنها تملّي أهداف معينة على المشاريع العامة و حتى الخاصة لتحقيقها خلال سنوات الخطة .
- بالنسبة لتوزيع الناتج أو الدخل القومي فإن الأمر يترك جزئيا لقوى السوق ، فأجور العمال مثلا تتحدد بقوى العرض و الطلب أولا ، و لكن الدولة تتدخل بعد ذلك لوضع حد أدنى للأجر حفظا لحقوق العمال . كما تتدخل الدولة بفرض ضرائب مرتفعة نسبيا على أصحاب الدخول الكبيرة من جهة أخرى . كل ذلك و غيره من الإجراءات لتساهم في توزيع الدخل توزيعا أكثر عدالة على مستوى الاقتصاد الكلي .
- إن المشاريع العامة تقام من أجل المصلحة العامة لكنها ليست بديلا للمشاريع الخاصة و إنما هي مكمل لها و متوازنة معها في خدمة الاقتصاد القومي . فالمشاريع العامة في معظم البلدان سواء منها المتقدمة أو المتخلفة التي طبقت النظام المختلط ظهرت في المجالات التي لا تستطيع المشاريع الخاصة الاستثمار فيها كالصناعات الثقيلة التي تتميز بضخامة الوحدة الإنتاجية و بالتالي الحاجة إلى تمويل كبير . كما ظهرت المشاريع العامة في مجالات إنتاج بعض الخدمات الأساسية التي إذا تركت للنشاط الخاص يظهر فيها احتكار طبيعي مثل إنتاج الكهرباء أو الماء .
- أصحاب المشاريع الخاصة يعملون على تحقيق مصالحهم بالبحث عن أقصى الأرباح و لكن الدولة تتدخل لمنع إقامة مشاريع في مجالات معينة بعيدة عن تحقيق المصلحة العامة مثل مشاريع أخرى . كما أنها تراقب الأسعار و الأجور و الإنتاج بغرض مكافحة الاحتكارات .

يقوم أصحاب الدخول باختيار السلع و الخدمات التي يرون أنها تشبع احتياجاتهم و بترتيبها وفقا لأهميتها النسبية . و لكن الدولة من خلال محاولة إيجاد نوع من التوازن بين هذه الحرية الفردية و المصلحة الجماعية قد تقف عائقا أمام تحقيق بعض الرغبات أو تعمل على تسهيل بعض أنواع الرغبات الأخرى .

المحور الرابع : العمليات الاقتصادية

إن النشاط الاقتصادي يهدف إلى اشباع الحاجات المعيشية الفردية و الجماعية أي الحاجات الاقتصادية فلاشباع هذه الحاجات يدخل أفراد المجتمع في علاقات منظمة و متكررة حيث تكون أنشطة العلاقات الاقتصادية عمليات متسلسلة منطقية و مترابطة ، و تنطلق هذه من عملية إنتاج السلع الاقتصادية .

1. عملية الإنتاج :

يعرف الإنتاج بأنه كل ما يؤدي إلى إيجاد المنفعة أو زيادتها في صورة سلع مادية أو خدمات غير مادية. فعملية الإنتاج هي مجموع النشاطات التي يقوم بها الأفراد و تدخل من خلالها في علاقات تقنية و علاقات اجتماعية في إطار منظم من أجل الحصول على سلع اقتصادية لتلبية الحاجات الفردية و الجماعية. لكي نصل إلى عملية الإنتاج لا بد من توفير المقومات الأساسية للقيام بهذه العملية ، فقد أطلق عليها اسم عوامل أو عناصر الإنتاج . و يقصد بعناصر الإنتاج بأنها " العوامل التي تستعمل و تشتترك في إنتاج السلع و الخدمات. و يمكن تقسيم عناصر الإنتاج إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

-الأرض : هي أحد عوامل الإنتاج الرئيسية و تتمثل بكافة الموارد المتوفرة على سطحها و باطنها و ما حولها موهوبة من الخالق عز وجل مثل الأراضي الزراعية و البحار و ما يستخرج من باطنها من نفط و معادن ثمينة .و يعمل أصحاب هذه العناصر بتقديمها إلى العملية الإنتاجية مقابل عائد يسمى الربح.

-العمل : يقصد بالعمل بأنه " المجهود الإنساني الذي يبذله الإنسان سواء أكان فكريا أو جسديا و يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها لإشباع حاجاته المختلفة.

-رأس المال : يستخدم مصطلح رأس المال عند الاقتصاديين للإشارة إلى السلع المنتجة المستخدمة في إنتاج إضافي ، فهو إذا وسائل الإنتاج من مكائن و آلات و مبان و مخازن و طرق و جسور...الخ التي تستخدم في إنتاج سلع و خدمات أخرى.

-التنظيم : لقد تم إضافة هذا العنصر إلى عناصر الإنتاج في نهاية القرن التاسع عشر ، حيث أشار "ألفريد مارشال " إلى الأهمية الكبرى التي يلعبها هذا العنصر في عملية الإنتاج بما يخوله الحق في استقلاله و اعتباره عنصرا من عناصرها الأساسية بدلا من اعتباره نوعا من أنواع التنظيم.

2. عملية التوزيع :

يفهم التوزيع على أنه "محاولة لتفسير القوى التي تحكم معدل مكافأة الوحدة لكل عنصر من العناصر المشاركة في الإنتاج"، أي ما يطلق عليه بالتوزيع الوظيفي أي تحديد نصيب كل عنصر من العناصر المشاركة في العملية الإنتاجية".

توزع حصيلة الإنتاج لدورة اقتصادية معينة بين الأفراد أو مجموعة معينة منهم، من خلال ما يلي :

- **الأجور** : الأجر بالمعنى الاقتصادي هو التعويض المدفوع للعامل الأجير كثمن لجهده من قبل شخص (منتج) أو أشخاص آخرين (منتجون) خلال مدة زمنية معينة .
- **الربح** : ينصرف بمعناه الواسع إلى كافة أشكال الدخول الناتجة دون بذل أي جهد يذكر . و يعرف في علم الاقتصاد بأنه ذلك الإيراد (الدخل) الذي يحصل عليه شخص أو مجموعة أشخاص نتيجة تمتعهم بمزايا خاصة اتجاه أشخاص آخرين منافسين لهم في العمليات الاقتصادية .
- **الفائدة** : هي كمية النقود الإضافية التي يكون الشخص مستعدا لدفعها من أجل الحصول على سلعة أو مورد معين الآن بدلا من المستقبل . ينظر إلى سعر الفائدة على أنه سعر الأرصدة القابلة للإقراض ، فيتحدد سعر الفائدة بتقاطع العرض و الطلب على الأموال القابلة للإقراض .
- **الأرباح** : هو العائد الصافي أو دخل المنظم الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية أقل من إيراده الكلية .

3. عملية التبادل (التداول)

في إطار عملية التبادل تنشأ علاقات اجتماعية بواسطة عملية تبادل السلع الاقتصادية ، و هذه الأخيرة كانت نتيجة تقسيم العمل بين أفراد المجتمع بحيث يصبح لكل فرد من الأفراد أو لكل فئة أهما تلجأ للتبادل لتلبية حاجاتها .

و من الناحية التاريخية عرف نوعان من التبادل هي :

- **التبادل الطبيعي أو المقايضة**: تتميز هذا النوع في التبادل بالتبادل المباشر للمنتجات أي سلعة مقابل سلعة .
- **التبادل النقدي** : ظهر هذا التبادل نتيجة التقسيم الاجتماعي للعمل ، حيث أصبحت النقود كوسيط لعملية التبادل أي سلعة - نقود - سلعة .

للتوضيح أكثر و لتبسيط الأمور نعتبر أن عملية التبادل تقع في ثلاثة أسواق رئيسية هي :

- **سوق السلع و الخدمات** : يقوم فيه المنتجون (المؤسسات أو الدولة) ببيع السلع و الخدمات مقابل النقود للمشتريين (المؤسسات ، العائلات أو الدولة) .
- **سوق العمل** : أين يتم بيع قوة العمل من قبل العمال مقابل النقود سواء للمؤسسات أو الدولة .
- **سوق رأس المال** : و في هذا السوق يقوم المقرضون سواء من العائلات أو الدولة بشراء أسهم و سندات مقابل نقود على المقرضين و هم المؤسسات و الدولة و البنوك و العائلات .

يتكون كل سوق من الأسواق سابقة الذكر من مجموعة كبيرة من الأسواق . يستطيع المتعامل الإقتصادي أن يتدخل في الوقت نفسه في عدة أسواق ، فنجد كمستهلك و عامل و مستثمر و بالتالي مقرض و مقترض في نفس الوقت . في إطار اقتصاد منفتح على العالم يتبادل فيه العملاء المحليون مع بقية دول العالم في الأسواق الثلاثة .

4. عملية الاستهلاك :

يعرف الاستهلاك بأنه "مجموع قيم السلع و الخدمات التي يقوم المستهلكون بشرائها " ، كما يعرف على أنه "إهلاك السلع و الخدمات المنتجة أو فناؤها ، و الإهلاك يكون في حالة السلع الغذائية و السلع المعمرة في الأمد القصير أم المتوسط أم الطويل " ، كما يعرف على أنه " التدمير المادي للسلع " .

و من أشكاله نجد الاستهلاك النهائي و الاستهلاك الانتاجي ، كما يقسم الاستهلاك الكلي في المجتمع إلى : الاستهلاك الخاص و الاستهلاك الحكومي .

هناك العديد من محددات الاستهلاك و لكن أبرزها الدخل ، إذ يعتبر من أهم محددات الاستهلاك ، إذ أن استهلاك يعتمد و بشكل أساسي على دخول الأفراد المختلفة ، فمع زيادة الدخل فإن سلوك المستهلكين سوف يتغير من خلال زيادة استهلاكه ، و لكن في حدود معينة ، كالتفكير في ادخار جزء من هذا الدخل .

هناك عدة عوامل تؤثر على الاستهلاك ، فمنها الموضوعية و تشمل : التغير الذي يطرأ على مستويات الأجور و الأسعار ، التغير في توزيع الدخل ، السياسة الضريبية ، حالات عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي التي يمكن أن تؤدي إلى نقص العرض و ارتفاع الأسعار ، بينما العوامل الذاتية تتمثل في : الاحتياط لأحداث المستقبل و الأخطار غير المتوقعة ، التقليل من الانفاق و زيادة الادخار و الرغبة في الاستثمار .

5. عملية الادخار

يمكن تعريف الادخار على أنه : " الفرق بين الدخل الجاري و الانفاق الجاري على السلع و الخدمات الاستهلاكية خلال فترة زمنية " ، كما يعرف على أنه : " ذلك الجزء من الناتج الصافي (الدخل الصافي) الذي لم ينفق على الاستهلاك " . و من أنواعه الادخار الاختياري و الادخار الإجباري .

و عليه يعتبر الادخار من زاوية الاقتصاد الجزئي استهلاك مستقبلي ، يرتبط بتوظيف دخل الفرد و تحديد اختياراته ، و هذا الأخير يكون تابع لسعر الفائدة الحقيقي . حيث يؤدي ارتفاع هذه الأخيرة إلى تغير تركيبة الادخار و التوجه إلى اختيار التوظيفات المالية الأكثر و الأحسن مردودية و الأقل خطورة و الأكثر سيولة .

أما من زاوية الاقتصاد الكلي نذكر نظرية دورة الحياة أين سلوك العميل الاقتصادي اتجاه عملية الادخار هي دالة متغيرة عبر الزمن ، و هذا راجع لاستراتيجية العميل الذي يغير من مستوى و حجم ادخاره على الدوام و باستمرار مدى الحياة ، على مستوى معين من الاستهلاك و بالتالي الدخل . و في هذا الإطار نتكلم على ثلاثة مراحل :

- مرحلة الصبا : يستهلك العميل الاقتصادي حتى في غياب دخل و هكذا فالادخار سلمي .
- مرحلة الحياة المهنية : يرفع العميل الاقتصادي تدريجيا في مجهود ادخاره و هذا كلما زاد دخله و هذا لتنبؤه بانخفاض دخله عند التقاعد .
- مرحلة التقاعد : يستعمل العميل الاقتصادي ادخاره لدوام و استمرار مستوى استهلاكه .

6. عملية الاستثمار :

يعرف الاستثمار على أنه " الإنفاق على السلع الرأسمالية بهدف الحصول على الربح أو العملية التي تؤدي إلى زيادة حقيقية في الإنتاج " .

كما يعتبر الاستثمار "ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل في الاستهلاك و عادة يستعمل في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو لتعويض ما استهلك من طاقة إنتاجية موجودة ، بمعنى أنه إضافة إلى رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية في المجتمع من خلال عملية إنتاج السلع الرأسمالية.

توجد تصنيفات عديدة وذلك حسب الزاوية المنظور إليها ، فمنها الاستثمار الحقيقي و الاستثمار المالي ، الاستثمار المادي و الاستثمار البشري ، الاستثمار الخاص و الاستثمار العام .

يعتمد حجم الاستثمار على عاملين رئيسيين هما :

- **سعر الفائدة** : يعبر سعر الفائدة عن تكلفة الحصول على الأموال لغايات الاستثمار. فكلما زاد سعر الفائدة، زادت تكلفة الاقتراض المباشرة (إذا كان المستثمر سيلجأ للاقتراض) وتكلفة الفرصة البديلة (إذا كان المستثمر سيحول الودائع النقدية إلى استثمار)، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى التوجه للاستثمار.
- **معدل العائد على الاستثمار** : يعتمد معدل العائد على الاستثمار على قدرة المنتج على زيادة الإيرادات وضبط التكاليف. إذا كانت الكفاية الحدية للاستثمار (عائد الاستثمار) أكبر من سعر الفائدة (تكلفة الحصول على الأموال المستثمرة) ، فإنه يتم التوسع في الاستثمار ، و العكس صحيح .